

عقد اجتماع القطرون تحت إشراف المجلس البلدي يوم الثلاثاء الموافق 2018.04.10 ميلادي . وقد تداول الحاضرون في المحاور التالية:

- أولويات الحكومة.
- الأمن والدفاع.
- توزيع السلطات.
- العملية الدستورية والعملية الانتخابية.

المحور الأول : أولويات الحكومة:

- تفعيل قانون رقم 59 لسنة 2013 بشأن الحكم المحلي.
- توفير الخدمات الأساسية من وقود وغذاء وسيولة وغيرها.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة تمثل كافة أطراف المجتمع الليبي.
- على البعثة الأممية الضغط على أطراف الحوار لتعديل اتفاق الصخيرات وتضمينه في الاعلان الدستوري.
- النظر بعين الاعتبار مشاكل الهجرة غير الشرعية على المستوى المحلي.
- تطوير النقل بين القطرون والمدن الأخرى وعلى وجه الخصوص تحسين الطرقات وإعادة فتح مطار الويغ.
- العمل على تطوير قطاع الطاقة بصفة عامة والطاقة الشمسية بصفة خاصة.
- محاربة خطاب الكراهية والعمل على تفعيل المصالحة الوطنية في مستوياتها القانونية والإجرائية والاجتماعية.

المحور الثاني: الأمن والدّفاع:

- توحيد المؤسسة العسكريّة وضمان اقتصار دورها على حماية الوطن والدّستور.
- خضوع كلّ التشكيلات المسلّحة لسلطة الدّولة والمؤسّسات المدنيّة.
- إدماج حاملي السّلاح باعتبارهم أفرادا واستبعاد كلّ أصحاب السّوابق ومن تورطوا في الإجرام.
- إدماج كلّ من توقّرت فيهم الشروط من الأفراد المنضوين داخل التّشكيلات المسلّحة دون إقصاء.
- توفير تحفيزات اقتصادية دائمة للأفراد المعنيين بالإدماج.

المحور الثالث: توزيع السّلطات:

- معيار الكفاءة والتوزيع الجغرافي فضلا عن المُحاصصة الإيجابية التي تضمن التمثيل العادل للمكوّنات الثقافيّة.
- تفعيل الحكم المحليّ وجعل السلطة الأصليّة هي السلطة المحليّة والاكتفاء بتحديد نطاق تدخّل السلطة المركزيّة.
- اختيار اللّجان الإداريّة للمؤسّسات الاستراتيجية على غرار البنك المركزي والمؤسّسة الوطنيّة للنفط من طرف الجهات التشريعيّة.
- ضمان استقلاليّة هذه المؤسّسات عن الأجهزة الأمنيّة وإخضاعها لمعايير الرقابة والنزاهة.
- تخصيص حصّة من الثروات للبلديّات.
- تشجيع التّجارة بين بلديّة القطرون والدّول المجاورة وإنشاء سوق حرّة.
- منح قروض للعاملين في القطاع الخاصّ.

المحور الرابع : العملية الدستورية والعملية الانتخابية

- إشراك المكونات الاجتماعية ذات الخصائص الثقافية في الحياة السياسية بنظام الكوتا عبر تخصيص مقاعد لهم في السلطة التشريعية وضمان تمثيل عادل لهم في ثلاث وزارات أساسية: الصحة والتعليم والثقافة.
- اعتراف الدستور بأن هناك مكونات وأقليات وشعوب أصلية قبل الحديث عن تمثيلهم.
- زيادة المقاعد المخصصة لمنطقة القطرون بحيث ضمان تمثيل كافة مكونات المنطقة.
- تأجيل موضوع الدستور. وإجراء انتخابات بموجب اعلان دستوري مؤقت.
- تعديل دستور 1951 والمعدل في سنة 1963 وتبنيه.
- التوافق في انجاز العملية الدستورية.

